

تونس عقب زخم شبابي تصاعد في الأسابيع الأخيرة، تشهد تونس اليوم انتخابات طلابية يتنافس فيها مئات المرشحين على أصوات أكثر من 240 ألف طالب - ناخب محتمل، في 200 مؤسسة جامعية

الانتخابات الطلابية «تحتدم» اليوم

صراع بين «الإسلاميين واليساريين»

تونس - مالك الزغدودي

لا تخلو جامعة تونسية هذه الأيام من مظاهر الحملات الانتخابية. الملتصقات التي تحمل صور المرشحين على الجدران، والأغاني ذات الخلفيات والدلالات المختلفة ترتفع أصواتها في ساحات الكليات والمعاهد العليا استعداداً لانتخابات ممثلي الطلبة في المجالس العلمية، والتي تدور اليوم الخميس وسط تنافس حاد مرتقب بين الاتحادين (الإسلامي واليساري)، الأكبر في البلاد.

رغم تعدد المحطات الانتخابية في تونس بعد الثورة، من الانتخابات النيابية والانتخابات الرئاسية والانتخابات البلدية المرتقبة في 6 أيار/ماي المقبل، إلى الانتخابات القطاعية ضمن «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«عماد المحامين» والمنظمات المهنية الأخرى التي تشهد بدورها انقساماً عاماً بين من يمكن تصنيفهم تجارواً «الإسلاميين والعلمانيين»، فإن انتخابات «المجالس العلمية» تحافظ على نوع الخصوصية والجاذبية. ولعلّ الميزة الأبرز للانتخابات الطلابية هي كونها أولى تجارب الممارسة الديمقراطية ضمن إطار مؤسساتي،

تحمل قائمة للاتحاد اليساري اسم: القدس عاصمة أبدية لفلسطين

جمهورية وفاعله من الشباب الذي تشير الأرقام إلى عزوفه عن المشاركة في بقية المحافل الانتخابية. ويمثل «المجلس العلمي» سلطة تشاركية، مكونة من عميد الكلية ونائبه، إضافة إلى جملة من الأساتذة المنتخبين عن أقسامهم، وثلاثة ممثلين عن الطلبة. يتخذ هذا المجلس القرارات التي تُسيّر الشؤون العلمية والإدارية داخل أسوار الجامعة، في ما يُمكن وصفه بأنه إحدى صيغ التعددية في «تونس الحاملة» بعد الثورة. ورغم أنّ دور ممثلي الطلبة داخل المجلس يقتصر على الاقتراح والاستشارة، ولكن يبقى للتنافس

مصر

القيود تصل «الإعلام الدولي»

القاهرة - جلال خيرت

بعدما وصلت القيود على وسائل الإعلام المحلية إلى صورة غير مسبوقة في ما يتعلق بالتعامل مع موضوعات محددة، من بينها الاختفاء القسري، باتت جهات سيادية تدير مسألة تحسين صورة مصر في الخارج في العمل باستكمال الضغوط لتصل إلى وسائل الإعلام العالمية خلال الفترة المقبلة. تحرك لا يتوقف فقط على تأخير إنهاء اعتماد أسماء بعض المرشحين ووضع عراقيل في عمل وسائل الإعلام العالمية

ومنحها حقوق البث المباشر من الشارع وتعمد تأخير التصاريح التي يحصلون عليها للعمل في الشارع، لكن امتد أيضاً ليشمل المحتوى الذي يُذاع وترى الأجهزة أن فيه إساءة للدولة المصرية الراغبة في تصدير الإنجازات التي يعلنها الرئيس ووزراء حكومته والتركيز على مواجهة الإرهاب دون النظر إلى تبعات ذلك على حياة المواطنين. في الأشهر الأخيرة زادت الإجراءات الروتينية التي تحصل بموجبها عدد من الفضائيات على تصاريح التصوير في الشارع، تأخر بعضها

وطلب مزيد من الإجراءات لبعضها الآخر، مع التأكيد أنه في حال مخالفة القواعد العامة سيجب التصريح ويوقف حتى إشعار آخر. استغلت الهيئة العامة للاستعلامات التي يرأسها نقيب الصحفيين الأسبق ضياء رشوان والمقرب من النظام تقرير بثته قناة «بي بي سي» عن اختفاء قسري لفتاة وأصدرت بياناً فندت فيه الأخطاء الإعلامية التي وقعت فيها مراسلة القناة البريطانية الشهيرة. تنفيذ لم يكن كافياً للجهات السيادية التي اختارت الإعلامي عمرو أديب المقرب من النظام

لم تكن الغاية من تلك الانتخابات الأولى تكريس العمل الديمقراطي، إذ إنّ تحوّل «الاتحاد» إلى مركز قوة لليسار، دفع نظام بورقيبة إلى فرض الانتخابات ليتمكن طلبة «الحزب الاشتراكي الدستوري» (الحاكم حينها)، من المنافسة. كان ذلك زمن الحزب الواحد، وبما أنّ الجامعة ظلّت الفضاء الوحيد المتوافر على حرية نسبية للنشاط، فقد كانت الانتخابات أشبه بـ«محرار» لتقييم الشعبية.

حدثت بمعايير الماضي؟

بعد غياب طلبة «حزب التجمع» الحاكم وسقوط نظام بن علي، عاد الصراع الطلابي إلى ما يشبه ما كان عليه في سنوات الثمانينات: بين اليساريين والإسلاميين. ولا تزال آثار معارك ذلك الجيل الجامعي حاضرة في البلاد؛ فجّل السياسيين البارزين اليوم، سواء من «حركة النهضة»، أو من «الجبهة الشعبية»، التكتل المعارض اليساري الأكبر

تملك على الساحة الطلابية التونسية ثلاث منظمات (عن اليمين)



حتى تعتذر.

دعوة أطلقتها الهيئة لإجبار «بي بي سي» على الاعتذار، لكن المثير للسخرية أن بيان الهيئة الداعي إلى المقاطعة اعتبر أن هذه الخطوة «لا تشمل ولا تمس حق بي بي سي، وغيرها من وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة في مصر، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لعملها، فهذا حق أصيل لها، وواجب على الاستعلامات تسهيل حصولها عليه».

لم تمرر الأجهزة السيادية رغبتها عبر تكاليفات وقرارات غير قانونية، لكنها

لنُسجل لقاءً آخر مع الأم ويظهر الفتاة التي قال التلفزيون البريطاني إنها تعرضت للاختفاء القسري، وقد تزوجت وأنجبت، لكن ثمة تشكيكات خرجت في رواية الأسرة بعد ظهورها على تلفزيون مدعوم من الدولة وبتردد أنها تعرضت لضغوط لتغيير من حديثها.

اللافت في الأمر ليس المحاولات المضنية التي بذلت لتكذيب «بي بي سي»، لكن دعوة هيئة الاستعلامات وهي الجهة المنوط بها التعامل مع الإعلام العربي والأجنبي في مصر لمقاطعة القناة البريطانية الشهيرة